مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد08 / العـدد: .02(2024)، صص232-249

الثقافة البيئية كرقابة اجتماعية من أجل حماية البيئة الحضرية

Environmental culture as social control in order to protect the urban environment

ط د/ خالد خيدر*	د/ نعيمة مدان
جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر) مخبر الأسرة، والتنمية، والوقاية من الانحراف والإجرام، جامعة الجزائر 2	جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)
khiderkhaled1976@gmail.com	ania.meddane@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 07/06/2023. **تاريخ القبول: 07/06/2024.**

الملخص:

نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى احد أهم الأساليب المتعلقة بإعداد وتنفيذ السياسات العمومية الحضرية كعملية رد فعل اجتماعي إزاء مشكلة التدهور البيئي الخطير ،الذي ما فتئ يفتك بالمدن بصفة مستمرة ماديا وايكولوجيا بسبب تنامي ممارسات لا ترقى إلى الاستجابة إلى القيم والمعايير الاجتماعية المشتركة للإفراد، ويتفق الخبراء والمختصون في المجال البيئي بأن الثقافة البيئية تعتبر بمثابة إحدى الأدوات الوظيفية والتي بإمكانها ممارسة الرقابة الاجتماعية فيما يتعلق بالمسائل البيئية ومن هنا سنحاول في هذا البحث إلى التعرف على مدى فعالية وجاهزية أدوات نشر الثقافة البيئية من اجل إنجاح السياسات العمومية الحضرية المعتمدة من طرف السلطات العمومية داخل الوسط الحضري وذلك من اجل إنتاج مجال اجتماعي بعيدا عن السلوكات الإنحرافية إزاء البيئة والذي يحقق الرفاهية والأمن للأفراد.

كلمات مفتاحية: الثقافة، الثقافة البيئية، البيئة، الوسط الحضري، الرقابة الاجتماعية.

Abstract:

In this research paper, we tackle one of the most important methods related to the workout and implementation of urban public policies as a process of social reaction to the problem of critical environmental decadence, which has been destroying cities on an ongoing basis, both materially and ecologically due to the growing practices that do not rise to responding to the common social values and standards of individuals. Experts and specialists in the environmental field agree that environmental culture is considered as one of the functional tools that can exercise social control in relation to environmental issues, and from this latter we will try in this research to identify the effectiveness and readiness of environmental culture displaying tools for the success of urban and public policies which are adopted by the public authorities within the urban environment in order to produce a social field away from the deviant bahaviors towards the invironment which achieves welfare and security of the individuals.

Keywords: Culture , environmental culture , environment, urban environment, social control.

* المؤلف المرسل: ط د/ خالد خيدر، khiderkhaled1976@gmail.com

مقدمة:

المدينة كظاهرة حضرية هو ذلك المجال الذي يشكله نظام اجتماعي معقد مبني على أساس التفاعل الاجتماعي، لطالما كانت المدينة ذلك المأوى الذي يأوي الإفراد ويشعرهم بالأمن والاستقرار، لكن هل مازالت المدينة اليوم تؤدي وظيفة تلبية رغبات واحتياجات الأفراد النفسية والمادية؟ إن حجم ونوعية الوظائف التي تقدمها اليوم المدينة جعلت منها مركزا للاستقطاب ومجالا خصبا لمختلف الحركات السكانية. فتمركز الوظائف الإدارية والصناعية والتجارية ساهمت بشكل مباشر من إحداث حراك مجالي أنتج حركات سكانية ، سواء بصفة فردية أو جماعية نحو المدن بحثا عن الاستقرار، ومما لاشك فيه أن هذا يؤدي إلى اتخاذ سياسة وإستراتيجية كعملية نوعية ورد فعل من طرف السلطات من اجل تلبية رغبات واحتياجات الأفراد ،هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحفاظ على التوازن بين حجم تلك الخدمات المقدمة والمحيط البيئي ،وأي إخلال من الجانبين يؤدي بلا شك إلى خلل داخل أبنية النظام الاجتماعي مما يؤدي إلى تفكك اجتماعي يزعزع الوسط الحضري وفي الكثير من الأحيان لم تتمكن السلطات التوفيق بين تلبية حاجات الأفراد دون المساس بالجانب البيئي ،فلطالما دفعت البيئة الحضرية ثمنا افقدها الوظيفة التي وجدت من اجلها خاصة في الدول النامية والفقيرة التي تفتقر إلى رؤى وإمكانيات لذلك، والجزائر للأسف كغيرها من البلدان التي تعاني من إشكالية التدهور البيئي خاصة في المدن وذلك لعدة عوامل ساهمت في ذلك سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، منها أسباب استعمارية ثم اجتماعية واقتصادية وأمنية كل هذه العوامل ساعدت بخلق حركات سكانية نحو المدن بصفة مستمرة مما جعل من المدينة الجزائرية كأحد أسوء المدن العيش فيها، وهذا على الرغم من البرامج المسطرة من قبل السلطات كالسياسات المتعلقة ببرامج الإسكان والتهيئة والتعمير ومحاولة إنشاء مناطق حضرية عصرية تستجيب إلى معايير المدينة الحديثة ،إلا إن ذلك لم يمنع من الانتشار الرهيب للأحياء الفوضوية داخل المدن الجزائرية ناهيك عن تمركز معظم الأنشطة الصناعية داخل المدن دون احترام المعايير العالمية للحفاظ على البيئة، وكذلك عدم احترام مقاييس البناء من طرف المواطنين داخل الحظائر والتجمعات السكانية الكبرى ،كل هذا أنتج حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وتراكم مختلف النفايات الصناعية والمنزلية دون معالجتها كل هذا ساهم من جعل المدينة الجزائرية وكرا وبؤرة لمعظم السلوكات الانحرافية والإجرامية التي جعلت من الإطار الايكولوجي للمدينة الجزائرية معوقا وظيفيا من اجل خلق مجال حضري عصري يعبر عن القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة داخل المجتمع تلك المعايير والقيم التي تنبثق من تصورات ترسمها وتحددها مؤسسات اجتماعية تلعب فيها الثقافة دورا هاما في ترجمة تلك التصورات إلى ممارسات تعبر عن إرادة الأفراد داخل المجتمع وبما أن دراستنا هذه تنصب حول إشكالية التدهور البيئي فلابد من التطرق إلى هذا الموضوع من زاوية الثقافة البيئية والتي هي بمثابة إحدى الأدوات الوظيفية بالنسبة للمجال الايكولوجي الذي يفرض التوازن داخل الوسط الحضري وتعتبر بمثابة معيار تعتمد عليها الدول المتقدمة خاصة وتضعها كمؤشر حقيقي يعكس المستوى الصحي والأمني والاقتصادي للدولة، بل ذهبت العديد من الدول اعتبار الثقافة البيئية كمؤشر الرفاهية والسعادة للشعوب لاسيما داخل المناطق الحضرية، وفي ظل كل ذلك جاءت دراستنا هذه لتحاول التعرف عن الدور الوظيفي لمفهوم الثقافة البيئية داخل المدينة ومن هنا كان تساؤلنا كالأتي: كيف تساهم الثقافة البيئية على الحفاظ على الوسط الحضري؟ وبعبارة أخرى هل فعلا الثقافة البيئية تلعب دورا فاعلا في إنتاج مجال حضري صالحا للاستهلاك والذي يعبر عن إرادة الأفراد داخل المدينة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع نفسه. إذ لا يخفى على احد على الدور الأساسي والرئيسي الذي تلعبه المدن اليوم في تحقيق الأمن والاستقرار للأفراد ،إذ يعتبر الوسط الحضري بمثابة الواجهة الذي يعبر عن درجة النمو والرفاهية للشعوب.وبما أن حالة مدننا اليوم في حالة تدهور مستمر تستدعي التدخل بصفة مستعجلة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية من اجل استعادة دور الأساسي للمدينة، ألا وهو الاستجابة إلى تطلعات الأفراد دون المساس بالجانب البيئي بهدف تحقيق تنمية مستدامة حقيقية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا و حثنا العلمي لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل أهمها في ما يلي:

- التعرف على دور ووظيفة إحدى أهم الأدوات التي تتوفر لدى النظام من جهة ومن جهة أخرى الأفراد ألا وهي الثقافة البيئية، فهذه الأخيرة تجعل منها منطلقا نحو تغير اجتماعي ينتج مجالا يعبر عن تطلعات الأفراد..
- تهدف هذه الدراسة إلى توجيه سلوك الافراد الانحرافية والإجرامية إلى ممارسات تراعي المبادئ والقيم المتعارف عليها.
- تهدف هذه الدراسة إلى الحث والتشجيع على الانخراط في العمل التشاركي والجمعوي داخل المؤسسات الاجتماعية الناشطة داخل الحقل البيئي لاسيما داخل المناطق الحضرية.
- التعرف على واقع العيش في بيئة صحية خالية من التلوث داخل الوسط الحضري وتستجيب للمعايير العالمية المعتمدة في المجال البيئي.
- تكريس احد أهم الحقوق الأساسية والمكتسبة للإفراد كما تنص عليه التشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1. المفاهيم الأساسية للدراسة:

1.1 مفهوم الثقافة:

يعرف ريد فيلد red field الثقافة بانها " تعتبر مجموعة من المفاهيم التقليدية المنظمة التي تظهر في الحرف والفنون والتي تميز الجماعة الإنسانية خلال دوامها"[1].

ويعرفها كروبير وكلاكهون krober and kluckhon عام 1953 بأنها" تتكون من نماذج ظاهرة وكامنة من السلوك المكتسب والمتنقل بواسطة الرموز"[2]، من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الثقافة تتسم ببعض الخصائص ونذكر منها ما يلي:

- هي عبارة عن صفة ملازمة للإنسان فقط دون الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه العيش في بيئته
- خاصية الانتقال، بمعنى أن الثقافة تنتقل من جيل لأخر في نفس المجتمع خلال فترات زمنية متعاقبة وكذلك تنتقل من مجتمع لأخر ويتم ذلك خاصة عن طريق الاتصال بين المجتمعات المختلفة.

---

[1] – البشير العربي– مقاربات سوسيولوجية في الثقافة والتنمية والمجتمع تونس– دار سحنون للنشر– 1998– ص28.

[2] – سامية حسن الساعاتي– الثقافة والشخصية – 1983– ص ص 35-36.

❖ الثقافة قابلة بالطبع للتغيير والتعديل بمعنى أخر مرتبطة بالظروف الخاصة المحيطة بالمجتمع.[1]

2.1 مفهوم البيئة:

يعود أصل كلمة البيئة في اللغة العربية الى الجذر(بوأ)الذي أُخذ منه الفعل الماضي (باء) كما جاء في معجم لسان العرب **لإبن منظور** باء الى الشيء أي رجع إليه، وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة تبوأ أولا بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه وثانيا بمعنى النزول والإقامة.

نلاحظ من التعريف أن مصطلح البيئة اقتصر في المكان الذي يقيم فيه الفرد، والذي لا يمثل إلا جزء من هذه البيئة. و يعرف مؤتمر ستوكهولم 1972 البيئة على أنها ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته يعني أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان، فاقتصر على دون غيره من الكائنات الأخرى.

ومن هنا يتضح لنا ان الثقافة البيئية هي عملية تعليمية تبرز علاقة الانسان بالبيئة ومختلف المشكلات البيئية. ومن منطلق أن الثقافة ممارسة ميدانية وليست مجرد تصورات، فإن الثقافة البيئية هي الموجه والمحدد لممارسات الأفراد في مواجهة مختلف المشكلات البيئية وفقا للمعايير والقيم الاجتماعية المشتركة لدى الأفراد. إن الحديث عن تحديد مفهوم للثقافة البيئية يجرنا إلى التطرق إلى تحديد مكوناتها وبما إن العلوم تختلف فروعها وميادينها فقد تطرق كل باحث ومختص إلى تحديد عناصر الثقافة البيئية وفقا لتخصصه ، فهناك من حددها على ضوء المعرفة، ومنهم من حددها في ضوء السلوك.

3.1 مفهوم الثقافة البيئية:

جاءت الثقافة البيئية كمفهوم مركب يشير الى الافراد والجماعات في تعاملهم مع قضاياهم البيئية، ورغم أن هذا المفهوم قد جاء مع بروز المشكلات البيئية فقد أشار اليه الكثيرون بمصطلحات مختلفة كالتربية البيئية والوعي البيئي والقيم البيئية ومنهم من اعتبرها hالشق الغير نظامي من التربية البيئية غير أننا نرى أن مفهوم الثقافة البيئية يظم ويشمل جل المصطلحات السابقة وعلى هذا الأساس فإن الثقافة البيئية بمفهومها الواسع هي اتجاه وفكر وفلسفة تهدف الى تسليح الانسان بالخلق البيئي يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في مجال من مجالاتها[2]، إذا فالثقافة البيئية تشمل مفهومين الأول يتمحور حول الجانب الثقافي والثاني حول الجانب البيئي.

4.1 مفهوم البيئة الحضرية:

البيئة الحضرية هي تكوين مادي من عناصر وأنماط معمارية من جهة وتكوين اجتماعي وعلاقات بين الأفراد والجماعات من جهة ثانية، هذا يعني أنها تمثل قيمة ايكولوجية وعمرانية، وقيمة إنسانية اجتماعية، فهي معمل الفعل البشري ومسرح ابتكاراته وحافظة تراثه وتاريخه ومجسدة هوته وثقافته. ونظرا لما لحق بها من تدهور وتلوث فقد سعت مختلف السياسات الوطنية، إلى حل هذه المشكلات، باستخدام الإجراءات التقنية والإدارية والسعي لوضع أساليب جديدة لمعالجة هذه المشكلات، خاصة المشكلات المرتبطة بتحضر المكان كونها معقدة وديناميكية وملتحمة بمشكلات الفقر والتدهور الاجتماعي. غير أن هذه الرؤى والأساليب غلب عليها نمط السياسات العلاجية وبالتالي فهي نظرة سطحية خارجة عن الرؤية الوقائية والاستخفاف بدورها وإرجاء عملية التدخل إلى ما بعد وقوع المشكلة أو تفاقم أثارها، ومن

---

[1] – نخبة من الأساتذة– معجم العلوم الاجتماعية– الهيئة المصرية العامة للكتاب– القاهرة– 1975– ص57.

[2] – رشيد الحمد ومحمد صباريني– البيئة ومشكلاتها– عالم المعرفة– المجلس الوطني للثقافة والفنون والعلوم– الكويت– 1979 – ص194.

ثم سيطر التخبط والارتجالية والسطحية على الجهود المبذولة[1]، ويرجع فشل هذه الأساليب إلى النظر إلى التدهور البيئي، على انه مشكلة تقنية فنية في حين أنه في البداية مشكلة حضارية ثقافية ولهذا فان الاستراتيجيات المتبعة لأجل حل هذه المشكلات والتي تختلف حدتها وتتنوع أشكالها من مدينة إلى أخرى، عجزت عن تحقيق الأثر المرجو منها ، لأنها موجهة نحو الآثار وليس الأسباب ،كون أحد الأسباب الرئيسية في هذه المشاكل هو الإنسان نفسه، الذي يضع نفسه خارج إطار البيئة الفيزيقية ، ويعتبرها ملكيته الخاصة ويتصرف فيها كما شاء[2].

2. الثقافة البيئية:

1.2 أهداف الثقافة البيئية:

من خلال التطرق إلى مفهوم الثقافة البيئية يتضح لنا أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

- تعديل اتجاهات الناس سواء نحو البيئة أو نحو بعضهم البعض ونبذ نزاعات الأنانية والجشع والإهمال وتنمية حب النظام واحترام القانون، وتنمية الرغبة على العمل العام والتطوع لحماية البيئية المحلية، وتحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة وتفضيل الصالح العام على مصالح الجماعات أو الطوائف الفردية[3].
- المشاركة الفعلية في حماية البيئة عبر الانخراط في مختلف السياسات البيئية.
- سهولة الاتصال بمراكز اتخاذ القرار بما يتعلق بالسياسات العمومية المتعلقة بالبيئة والعمل على تحقيق سياسة رشيدة مبنية على الحكمانية في التسيير.
- المشكلات البيئية معقدة ومواجهتها يستلزم تضافر مختلف مجالات المعرفة، كما انه يجب الاهتمام بالمشكلات المحلية قبل العالمية، إذ أن المشكلة يحددها الذين يتأثرون بها مباشرة ويعانون منها.[4]
- الاهتمام بالأوضاع البيئية الحالية والمستقبلية والتركيز على تعاون جميع أفراد المجتمع في حل المشكلات، وان يكون هذا الاهتمام مستمر ويومي ويشمل مختلف المراحل العمرية للإنسان[5].

مما سبق يتضح لنا أن الثقافة البيئية من خلال أهدافها تسعى إلى تحقيق نتائج ميدانية ملموسة من خلال تعديل وتوجيه السلوكات الفردية والجماعية إلى أسلوب ممارساتي يستجيب إلى القيم والمعايير الاجتماعية الراسخة داخل المجتمع وذلك من اجل خلق أنماط ثقافية واجتماعية داخل المدن تعبر عن بيئة ايكولوجية صالحة للاستغلال وهذا ما يعبر عنه بأبعاد الثقافة البيئية.

2.2 أبعاد الثقافة البيئية :

ترتكز عملية نشر الثقافة البيئية عموما على بعدين يمكن ذكرهما فيما يلي:

---

[1] – احمد النكلاوي– أساليب حماية البيئة العربية من التلوث– ط1– أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية– 1999– ص154.

[2] – رشيد الحمد ومحمد صباريني– المرجع السابق– ص157.

[3] – عبد الرحمان محمد عيسوي– علم النفس البيئي– منشاة المعارف– الإسكندرية– 1998– ص95.

[4] – عبد الرحمان محمد عيسوي– المرجع السابق– ص10.

[5] – عبد الفتاح عبد الله–تنمية المجتمعات المحلية منظور الخدمة الاجتماعية– المكتب الجامعي– الإسكندرية– 2006–ص204.

أ. الأسلوب الوقائي: ويتم ذلك من خلال رصد أسباب المشكلات البيئية خاصة داخل المدن وذلك عن طريق مؤسسات الضبط الاجتماعي أولا ثم العمل ثانيا على تفادي وقوع هذه المشكلات عن طريق توجيه الأفراد نحو ممارسات قائمة على مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار بما يتعلق بالسياسات الحضرية البيئية.

ب. الأسلوب العلاجي: محاولة معالجة هذه المشكلات، بهدف التخفيف منها أو إزالتها ويتم ذلك سواء على مستوى الفرد أو بالعمل الجماعي والذي يعد أكثر فاعلية من العمل الفردي.[1]

ومن هنا نستنتج أن الثقافة البيئية كوسيلة وقائية وعلاجية داخل المجتمع تسعى إلى تحقيق حلول وبدائل من اجل خلق مجال يلعب فيه الفرد من خلال مؤسسات المجتمع الدور الرئيسي في علاج المشكلات البيئية وذلك من خلال خلق تنمية بيئية مع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

3.2 عناصر الثقافة البيئية:

1.3.2 القيم البيئية:

الفرد لا يولد مزود بأي قيمة إزاء أي موضوع خارجي، وإنما تتكون هذه القيم نتيجة احتكاك الفرد بمواقف خارجية متباينة تؤثر عليه، ومن ثم فان القيم هي محصلة الاتجاهات، التي تتكون لدى الفرد إزاء شيء معين، ورغم نسبية القيم واختلافها من فرد إلى آخر ومن وقت إلى آخر، إلا انه يمكن القول بوجود قيم معينة شائعة يمكن ملاحظتها بوضوح والتي يكتسبها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه وتؤثر في تعليمه.[2]

وهناك مجموعة من القيم تهدف إلى حماية وصيانة البيئة، مما يواجهها من مخاطر ومشكلات وهي ما يعرف بالقيم البيئية وهي بمثابة الموجهات لسلوك الأفراد وأنشطتهم البيئية وتعرف بأنها: (الأحكام القيمية التي يصدرها الفرد على مكونات البيئة الاجتماعية والإنسانية وهي تعكس شخصية الفرد وتقويمه الداخلي للمواقف البيئية، وهي نتاج اجتماعي تم استيعابها من البيئة الثقافية ويستخدمه الفرد للحكم على قضايا البيئة ومشكلاتها).[3]

والقيم البيئية أنواع وهي:

أ. قيم المحافظة: وتعمل على توجيه سلوك الأفراد نحو المحافظة على مكونات البيئة الحية وغير الحية ، الطبيعية والمشيدة.

ب. قيم الاستغلال: وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الأفراد نحو الاستغلال الأمثل لمكونات البيئة، بحيث يكون استهلاك الموارد بما يكفي حاجات وضروريات الإنسان، دون إفراط والابتعاد عن الترف.

ج. قيم التكيف والاعتقاد: وتعمل على توجيه الأفراد نحو التكيف مع البيئة، وتصحيح المعتقدات السلبية، والابتعاد عن المعتقدات الخرافية مثل الكهانة والتمائم والتبرك بالشجر.

---

[1] – عبد الفتاح عبد الله– المرجع السابق– ص249.

[2] – نظيمة احمد محمود سرحان– منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث– دار الفكر العربي– القاهرة– 2005– ص51.

[3] – رشاد احمد عبد اللطيف– البيئة والإنسان من منظور اجتماعي– دار الوفاء– الإسكندرية– 2007– ص98.

د. القيم الجمالية: وهي التي توجه الأفراد نحو التذوق الجمالي بحيث يصبح الفرد يهتم لكل ما هو جميل ومنظم.[1]

ومنه يمكن تكريس مختلف هذه القيم بغرسها لدى مختلف أفراد المجتمع وبالتالي توجيه سلوكهم نحو تحقيق نجاح السياسات العمومية المتعلقة بالجانب البيئي.

2.3.2 الوعي البيئي:

يعتبر الوعي عنصر من عناصر الثقافة السائدة داخل النظام الاجتماعي والتي تعمل كموجه لسلوك الأفراد وبالتالي فان الوعي هو إدراك الفرد لذاته وما يحيط به إدراكا مباشرا وهو حاصل دمج مفهومي الوعي والبيئة ولذلك فهو إدراك الفرد لدوره في مواجهة المشكلات البيئية وهو إدراك قائم علي المعرفة بالعلاقات المرتبطة بالمشكلات البيئية من حيث أسبابها ونتائجها ووسائل معالجتها والهدف من ذلك هو إن يصبح المواطن البسيط ملما بالبيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها ومن هنا فالتوعية البيئية هي عملية إثارة وتنمية وعي الأفراد اتجاه قضايا البيئة بهدف جعل الفرد يغير من السلوكيات الانحرافية اتجاه البيئة بممارسات تستجيب للقيم والمعايير الاجتماعية والثقافية البيئية.

وعلى هذا يتحدد وعي الإنسان، بما حوله وبمكونات البيئة ومتغيراتها ، فقد أشار علماء الاجتماع إلى الوعي البيئي ، على انه عملية مزدوجة، تشمل كل من الإدراك الفردي والمجتمعي لأهمية المحافظة على البيئة وحمايتها والتعايش معها والعمل على تطويرها، لتحقيق غايات الإنسان[2].

3.3.2 التربية البيئية:

نظرا للمخاطر البيئية المتفاقمة لاسيما داخل المدن اعتمدت العديد من الدول على دور التربية البيئية لحل هذه المشاكل وتحسين البيئة. وبذلك ظهر ما يعرف بمفهوم التربية البيئية والتي هي جزء من عناصر الثقافة البيئية ووسيلة لنشرها وذلك من خلال تلقين مختلف الخبرات والمهارات المتعلقة بتوجيه السلوك البيئي وذلك من خلال إنتاج معرفة يستطيع من خلالها الفرد من فهم الإطار الايكولوجي والمادي للمجال الذي يعيش فيه ويتفاعل معه مع مختلف الأفراد والكائنات التي تشاركه العيش في بيئته.

ونظرا لأهمية التربية البيئية انتقل هذا الاهتمام إلى السياسات التربوية لعديد من دول العالم مما انعكس أثره على المناهج الدراسية بشكل عام وفي مختلف المؤسسات التعليمية، وتعد دراسة البيئة المحلية المدخل الحقيقي والمناسب لدراسة مشكلات البيئة، فليس من المعقول أن نعلم الأبناء المشكلات البيئية نظريا ودون وجود أدلة على تلك المشكلات[3].

4.2 معوقات الثقافة البيئية:

أ. التهميش والعنف الحضري: تشير العديد من الدراسات لاسيما السوسيولوجية منها أن التهميش الحضري يولد العنف والفقر وهذا الأخير ينتج بيئة خصبة لمختلف الممارسات والسلوكات المنحرفة التي تزرع وتغذي الأفكار السلبية المتعلقة بالبيئة الحضرية.

---

[1] – سيد عاشور احمد– التلوث في الوطن العربي– واقعه وحلوله– الشركة الدولية للطباعة– مصر– 2006– ص778.

[2] – رشاد احمد عبد اللطيف– المرجع السابق– ص100.

[3] – احمد حسن القاني– فارعه حسن محمد– التربية البيئية واجب ومسؤولية– عالم الكتب– عين شمس– 1999– ص53.

ب. الاغتراب: وهو عبارة عن فقدان روح المبادرة الايجابية والشعور بعدم بالانتماء الهوياتي سواء من الجانب الاجتماعي او الثقافي بسبب عدم الشعور بالمواطنة نتيجة التضارب بين الحقوق والواجبات وبروز الفردانية مما يشكل عائقا على الاندماج الحضري للأفراد.

ج. السلبية الاجتماعية: وهو من أحد الأسباب الرئيسية لمنع حدوث تغير اجتماعي لصالح المجتمع بحيث يشعر الفرد بدرجة كبيرة من اليأس والإحباط تمنعه من ترجمة تصوراته إلى سلوك وممارسة ايجابية إزاء المشكلات المتعلقة بالوسط الحضري لاسيما البيئية منها.

د. **هشاشة مؤسسات الضبط الاجتماعي:** وهذا ما ينذر بتفكك اجتماعي وشيك نتيجة عدم مسايرة مؤسسات الضبط الاجتماعي عملية تطور المجتمعات أو بما يعرف بعدم تحديد المعايير الاجتماعية خاصة بما يتعلق بالجانب البيئي إذا أخذنا بعين الاعتبار أن موضوع البيئة من المواضيع التي تعرف تغيرا وتطورا مستمرا خاصة في المناطق الحضرية.

3. البيئية الحضرية:

1.3 التوجه إلى ثقافة بيئية حضرية كضرورة حتمية:

إن أزمة المكان وتلوثه ، نسأل عنها في المقام الأول الفرد ، الذي أفرزت سلوكياته وطريقة تفاعله مع المكان والوسط الذي يعيش فيه، مختلف هذه المشاكل، نتيجة اختلال قيمه، واتجاهاته وثقافته ولهذا يعتبر لب هذه المشاكل وهذا ما يؤكده **جون فوستر**، الذي يرى أن بروز هذه المشاكل يعود إلى اختلال القيم التي تحدد علاقة الإنسان بالمكان والبيئة[1].

هذا يعني أن مشكلة تلوث البيئة الحضرية، تمثل مشكلة إنسانية، تتعلق بموقف الإنسان من بيئته، ومشكلاتها ترجع إلى قوى اجتماعية محددة في عناصر عديدة، منها عقل الإنسان وثقافته، فهو الذي يضفي المعاني على الأشياء ويطبعها بقناعاته ولهذا فان فهم هذه المشكلات، ينبع من المعرفة الدقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان والموجهات الثقافية البنائية التاريخية، التي تحدد تلك العلاقة وتحدد مسؤولية الإنسان في هذه العلاقة وتأثيره فيها[2]، لذا وجب تعديل السلوك الإنساني من خلال التوجه الثقافي كون التصرف الثقافي هو الذي يكيف التصرف الإنساني في البيئة والتوافق معها، وهو بمثابة توجيه عملي لتعامل الإنسان مع البيئة بالانتفاع منها والحفاظ عليها في آن واحد[3].

وبما أن الثقافة البيئية، تزود الفرد بالمعرفة وطرق التفكير وأساليب العمل وأنماط السلوك المختلفة، في تعاملهم مع البيئة، فمن خلالها تتحقق نشأة مواطن، يتمتع بالالتزام البيئي والذي يحتم عليه إتباع ما هو صواب وتجنب ما هو خطأ، دون وجود رقابة خارجية على سلوكه، وترسيخ قيم المشاركة في حماية البيئة وصيانتها، ليصبح السلوك البيئي جزءا لا يتجزأ من أخلاق الإنسان وثقافة المجتمع وهذا مصداقا لقوله تعالى « **إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** »[4]، ولهذا فان الفرد مطالب اليوم، لأجل ترقية البيئة الحضرية وتحسين ظروف معشيته، أن يلعب الدور الهام تجاه تلك البيئة، لأنها لا تمثل فقط محصنته كشخص، بل محصن أولاده والأجيال القادمة، التي تتعاقب على تلك البيئة وذلك من خلال، ما يحمله من قيم وأخلاق وأفكار[5].

---

[1] – عبد الرؤوف الضبع– علم الاجتماع وقضايا البيئة– مداخل نظرية ودراسات واقعية– دار الوفاء– مصر– 2004– ص40.

[2] – احمد النكلاوي– المرجع السابق– ص21.

[3] – عبد المجيد النجار– قضايا البيئة من منظور إسلامي– وزارة الأوقاف والشؤون الدينية– الدوحة– 1999– ص14.

[4] – القران الكريم– سورة الرعد– الاية 11.

[5] – ذيب بلقاسم– اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني– دراسة مقارنة مقارنة بين بسكرة وباتنة– رسالة دكتوراه في الهندسة المعمارية– جامعة منتوري– قسنطينة– 2001– ص119.

لا يمكن إحداث تغير اجتماعي يراعي حاجيات ورغبات الأفراد دون فهم وإدراك الخطر الحقيقي الذي يداهم الإنسان في سلامته وأمنه وفي داخل بيئته، إن حجم الخطر وحده كفيل بأن يعي الإنسان بما ينتظره من مشكلات بيئية يجعله في عجلة من أمره من اجل تحديد مصيره بين العيش في امن وسلام أو بؤس وجحيم ، إن حجم المعرفة المكتسبة للإنسان هي التي تحرك السلوك الإنساني إلى ممارسات تعبر عن أسلوب ونمط عيش ثقافي معين داخل بيئته وبعبارة أخرى ما يكتسبه الإنسان من ثقافة بيئية هو الذي يوجه سلوكه نحو إشباع رغباته النفسية والمادية لاسيما داخل وسط حضري معقد مبني على التفاعل الاجتماعي ولهذا أصبحت الثقافة البيئية من المواضيع المهمة ذات الأولوية لمختلف المجتمعات، لأجل إحداث التغيير اللازم في طرق التفكير والسلوك البيئي عند المواطن، وتطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية، لأجل بلورة السلوك البيئي الايجابي الذي يعد بمثابة الشرط الأساسي، كي يستطيع الفرد أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية بيئته، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.

2.3 البيئة الحضرية والتنمية المستدامة:

نظرا إلى ما آلت إليه البيئة الحضرية من تدهور بيئي خطير، فقد ظهرت العديد من الجهود محاولة محاصرة هذا الخطر وجعل الحياة داخل المدن أكثر أمنا وسلامة وفي ظروف بيئية وصحية سليمة، وهذا ما أشار إليه يوم البيئة العالمي لسنة 2005 والذي جاء تحت شعار المدن الخضراء، في محاولة جادة للوصول إلى انسب الطرق لإدارة هذه المناطق الحضرية، وعلى هذا الأساس فقد أصبحت قضية مواجهة تدهور البيئة الحضرية ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية البيئية المستدامة. ونظرا لأنه لا يمكن حماية البيئة الطبيعية دون حماية البيئة الحضرية والعمرانية، فقد ظهرت فكرة التنمية العمرانية والحضرية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض، بريو دي جانيرو 1992، وقد عرفها مؤتمر العمران 21 على أنها: تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني، الجانب البيئي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي والاقتصادي دون ترك أحباء للأجيال القادمة[1].

وعلى هذا الأساس فان التنمية الحضرية المستدامة تهدف إلى:

- تحقيق الحياة الصحية للسكان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين مختلف فئات المجتمع.
- كفالة الاستدامة وتوفير الحق للأجيال القادمة، في الموارد الطبيعية والثروات من خلال ترشيد استعمالها.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد.
- المشاركة الشعبية في وضع السياسات[2].

3.3 أبعاد التنمية المستدامة:

في 25 سبتمبر 2015 وافق قادة العالم على خطة نهائية لإنقاذ كوكب الأرض ضمن 17 هدفا أهمها:

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة للجميع ومستدامة وقادرة للصمود ويتجلى ذلكضمن أبعادها الثلاثة:

---

[1] – سلمان مهنا– التخطيط من اجل التنمية المستدامة– 2006– ص06.

[2] – عصام الدين محمد علي– دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر– 2000– ص24.

1.3.3 البعد الاقتصادي: خفض معدل الاستهلاك الفرد من الطاقة والموارد الطبيعية في الدول المتقدمة والموارد الطبيعية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الأجور، ومن ناحية أخرى إنتاج ما يغطي الحاجات الاساسية للإنسان ويحسن مستواه المعيشي.

2.3.3. البعد البيئي: يمثل الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً في التنمية، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستنزاف والتدهور بما يضمن حق الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية ،

تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وترشيد استخدام الموارد غير المتجددة.

3.3.3 البعد الاجتماعي: تركز التنمية الاجتماعية على زيادة قدرة الأفراد في استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، لتحقيق الحرية والرفاهية. ويمثل البعد الاجتماعي نقطة التميز للتنمية المستدامة، فهو يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام والنمو الاجتماعي وأداة التطوير في الاختيار السياسي.

و لقد انخرطت الجزائر مؤخرا في سياسة استباقية للتنمية المستدامة كضرورة أملتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال العديد من الإصلاحات والبرامج التنفيذية بهدف إرساء أسس متينة للتنمية الاقتصادية وتحسين القدرة الاجتماعية ويتعلق الأمر بوضع إطار تصوري وأساليب تنظيم وتهيئة المدن على نحو يلبي حاجيات الحاضر والمستقبل مع الحرص على استغلال المجال الحضري من سكن وأنشطة ومرافق عمومية وخدمات حضرية والسهر على تجسيد هذا التصور ضمن إدراج التنمية المستدامة.

وهذا ما أشار إليه **Revetz** على أن المفهوم العام للتنمية المستدامة هو تحقيق التوازن بين التنمية بجوانبها المختلفة البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يبرز دور الإدارة كعنصر فاعل وداعم لتحقيق الأهداف العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها[1].

وفي هذا الإطار، فقد حدد قطاع التعمير كهدف أساسي للارتقاء بمبادئ التعمير المستدام من خلال تطوير نماذج متجددة وتنمية حضرية واعتماد ممارسات حضرية مستدامة وكمثال لذلك تم انجاز مشاريع تتعلق بالمدن الجديدة كالمدينة الجديدة سيدي عبد الله على الرغم من التأخر في مدة الانجاز والنقص في بعض الهياكل المرتبطة بهذه المدينة إلا أنها جاءت ضمن إطار بناء التشاركي للمدينة المستدامة كمحاولة لإنشاء مدن ذكية وعصرية مستقبلا.

وفي نفس السياق، وفي أفق مواكبة جهود إعادة صياغة منظومة التخطيط الحضري، فقد تم إعداد وسائل مرجعية تتعلق ببرمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام كشبكات النقل داخل المدن الكبرى مثل الميترو والترامواي وفي إطار استغلال المساحات الخضراء وأماكن الترفيه فقد تم خلق بعض الفضاءات الترفيهية مؤخرا داخل المدن كمنتزه الصابلات بالعاصمة وإعادة تهيئة حديقة الحامة بمقاييس عالمية.

[1]– عبد الرؤوف علي حسن– المؤتمر المعماري الدولي السادس– 2005– ص07.

4.3 الأدوات الوظيفية لحماية البيئة الحضرية في الجزائر:

يمكن رصد مختلف أساليب وأدوات حماية البيئة الحضرية في الجزائر عبر وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية إذ يعتبر هذا الأخير بمثابة السلطة العليا التي تمتلك مختلف الأدوات الوظيفية لبسط سيطرتها على المجتمع. ويعرّف الضبط الاجتماعي بأنّه "تلك العمليات الرسمية أو غير الرسمية التي تنظم السلوك الفردي والجماعي"[1].

وهذا ما يؤدي إلى توجه إفراد المجتمع إلى الانخراط والامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة من اجل تحقيق التماسك والتكافل الاجتماعي"في أبسط معانيه، فإنّ مفهوم الضبط الاجتماعي هو أنه داخل المجتمع يدخل الناس في عقد اجتماعي كوسيلة لضمان استمرار المجتمع وذلك في العمل بطريقة متماسكة"[2].

1.4.3 الأدوات الرسمية:

وتتمثل في الجانب القانوني والمؤسساتي:

أ. **الاطار القانوني:** نظرا للتحديات والرهانات التي سعت الجزائر الى تحقيقها وسعيا منها لمسايرة التطورات الراهنة لاسيما فيما يتعلق بالمسائل البيئية اولت الجزائر اهمية بالغة بوضع سياسات بيئية تسجيب للنصوص والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالبيئة ولذلككان لزاما عليها ببلورة ووضع الاطار القانوني في تشريعاتها الداخلية ولقد سن المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية في مختلف القوانين لاسيما في القانون الاداري وقانون العقوبات بحيث وضع تدابير واجراءات وقائية وجزائية لحماية البيئة.

وفيما يخص **القانون البيئي في الجزائر**، فان المشرع الجزائري، قام بإصدار القوانين المتضمنة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والخدماتية وغيرها من الأنشطة، التي يمكن أن يترتب عليها تلويث البيئة معتمدا في ذلك على جملة من الوسائل القانونية ، التي من خلالها ، يمكن تفعيل هذه القوانين على الأرض الواقع وبالتالي ضمان رقابة للبيئة. وقد بقيت القوانين في هذا المجال غير واضحة، إلى غاية 1983 ،حيث صدر قانون حماية البيئة والمحيط والذي يتضمن المبادئ العامة، لمختلف جوانب حماية البيئة والمحيط الحضري والذي تبعه فيما بعد، القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، وربط المشرع الجزائري في هذا لقانون بين ثلاثية متكاملة متمثلة في حماية البيئة والصحة والمحيط الحضري. ومن القوانين التي تضمن حماية البيئة الحضرية نذكر منها:

- قانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.
- قانون رقم 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير .
- القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 ديسمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري .
- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[3].

ب. الإطار المؤسساتي:

---

[1]- Press, T. E- Sociology Reference Guide Analyzing Crime and Social Contro- 2011- p211.

[2]- Ryan, H. P- The Bioarchaeology of Social Control Assessing Conflict and Cooperation in Pre-Contact Puebloan Society- 2017- p42.

[3]- كمال رزيق- دور الدولة في حماية البيئة- مجلة الباحث (5)- 2007- ص99.

إلى جانب النصوص القانونية المتعلقة بالحفاظ على البيئة أدرجت الجزائر هيئات ومؤسسات تسهر على تنفيذ تلك النصوص القانونية ميدانيا إضافة إلى ذلك إشراكها في المجال التنموي البيئي خاصة في المناطق الحضرية واهم تلك المؤسسات نجد:

- المديرية العامة للبيئة .
- المفتشية العامة للبيئة.
- مديرية البيئة الولائية.
- المرصد الوطني لبيئة والتنمية المستدامة.
- المعهد الوطني لمهن البيئة.
- المعهد الوطني للساحل.
- المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة.

إضافة إلى ذلكنجد الجماعات الإقليمية والمحلية والمتمثلة في الولاية والبلدية اذ نجد ان المشرع الجزائري منح بعض الاختصاصات لهاتين الخليتين خاصة فيما يتعلق بالجانب التسيير الحضري وتوفير الصحة والأمن والسكينة من خلال السهر على نظافة المحيط البيئي الحضري.

2.4.3 الأدوات الغير الرسمية:

وتتمثل عادة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي يعرفها تلكوت بارسونز بانها"عبارة عن عملية تعليم تعتمد على المحاكاة والتلقين والتوحد مع الأنماط الأخلاقية والعاطفية عند الطفل الراشد كما تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نظام الشخصية ".

كما يرى بعض العلماء بأن التنشأة الاجتماعية تعني عملية التعلم والتعليم والتربية التي تقوم على التفاعل الاجتماعي او هي عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد وهي عملية دينامية متضمنة للتفاعل والتغير مع الجماعة[1]، وتهدف التنشأة الاجتماعية الى:

- التدريبات الأساسية لضبط سلوك الفرد وإشباع الحاجات تبعا للتحديد الاجتماعي.
- اكتساب المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه.
- تعلم الأدوار الاجتماعية للمحافظة على استمرار المجتمع وبقائه.
- اكتساب المعرفة والقيم والرموز ,الاتجاهات أي أساليب التعامل والتفكير للجماعات والمجتمع.
- اكتساب العناصر الثقافية للجماعة ويضاف إليها الفوارق الفردية والاجتماعية.
- تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي أي الصفة الاجتماعية وتحمل المسؤولية[2].

وتتمثل أهم مؤسسات التنشأة الاجتماعية فيما يلي:

أ. الأسرة: الأسرة هي الخلية الأولى والبذرة الرئيسية لعملية التنشئة الاجتماعية والتي يكتسب من خلالها الفرد ضوابط وأسس الضبط الاجتماعي.

---

[1]- صالح محمد علي لبو جادو- سيكولوجية التنشئة الاجتماعية- (ط2)- 2000- ص15.

[2]- صالح محمد علي لبو جادو- المرجع السابق- ص18.

"ورغم أنّ مشكلات الضبط الاجتماعي لا تطرح بحدة في البيئة الريفية، نجدها في البيئة الحضرية غير ذلك، وذلك لما تتميز به هذه الأخيرة من خصائص إيكولوجية واجتماعية ونفسية تساعد على الإفلات من الرقابة الاجتماعية، بسبب التراجع شبه الحتمي للرقابة الأولية من جهة، وصعوبة تحكم الرقابة الرسمية في الأوضاع من جهة ثانية، وذلك بسبب تراجع دور الأسرة وسلطة الوالدين وضعفها أمام الضغوطات الحضرية المختلفة، والتمرّد بسبب انتشار أفكار الحرية والديمقراطية والزوع نحو الفردية، وتعدّد قاعات اللعب ومقاهي الإنترنت في الأحياء، خاصة أمام ارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن وقلة التنظيم وغيرها من الظروف المشجّعة على الخروج على قواعد الضبط".[1]

تعد الأسرة أقدم تنظيم اجتماعي عرفته كل المجتمعات، باختلافها عبر الزمان والمكان حيث مرت الأسرة من بداية نشأتها وحتى الوقت الحالي بعدد من التطورات الكبيرة، سواء على مستوى العلاقات بين أفرادها أو بين الأسرة بعضها ببعض، أو من حيث أهدافها ووظائفها وأدوارها، والأسرة هي السبب المباشر في الحفاظ على الجنس البشري والإبقاء عليه حتى الآن، فلقد ظلت التنظيم الأهم الذي ينشأ فيه الفرد على الرغم من أن الأسرة مؤسسة معروفة لكل إنسان إلا أن تعريفها تعريف دقيقا وواضحا وشاملا ليس بالمسألة السهلة وذلك لتنوع حجمها ووظائفها وعلاقتها من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى[2].

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد عرف الأسرة في البند السادس عشر منه بأنها ":الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة[3].

الأسرة هي أوّل خلية تمهد الطِّفل ممارسة علاقاته الاجتماعية من خلالها يستمد الطفل معظم تصرفاته فمن خلال الأم والأب والإخوة يتدرب الطفل على اكتساب مهاراته في جو من الراحة والطمأنينة والتي تمكنه مستقبلا من إدراك واجباته وحقوقه إزاء أفراد المجتمع وبيئته إذ لا يخفى على احد الدور الوظيفي للأسرة في توجيه سلوك الطفل نحو حب النظافة وحبه للبيئة الطبيعية.

من منطلق هذه التعريفات المختلفة للأسرة نستنتج أن لها وظائف وادوار هامة تؤديها داخل المجتمع ويمكن ذكرها فيما يلي:

الوظيفة البيولوجية: وتتمثل في الإنجاب والمحافظة على استمرارية المجتمع وذلك عن طريق الزواج.

الوظيفة التربوية:وذلك عن طريق ممارستها لمختلف أساليب التنشأة الاجتماعية في مراحلها الأولى المتعلقة بالجانب التربوي للطفل وتهيأته مستقبلا نحو اندماجه مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالمدرسة والمسجد.

الوظيفة النفسية: لا يخفى على احد الدور النفسي للأسرة من اجل استقرار العلاقات الإنسانية والاجتماعية بنحو يمكن الأفراد الانخراط في المجتمع على نحو يعبر عن القيم الاجتماعية المشتركة وخاصة تلك القيم الدينية التي تهيئ الفرد نحو الممارسات التي تعبر عن الخير وتبعده عن الممارسات المعبرة عن الشر خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن جل أو معظم الممارسات اليومية داخل المجتمع سواء كأفراد او مؤسسات لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالجانب البيئي لاسيما داخل الوسط الحضري اين يكون الفرد معرضا لمختلف الأشكال الانحرافية والاجرامية

---

[1]- فاروق يعلى- التحضر ومشكلات المدن الجزائرية- دفاتر علم الإجماع- (ع10)- 2013 - ص295.

[2]- أحمد سالم الأحمر- علم اجتماع الأسرة (ط 1)- دار الكتاب الجديدة المتحدة- ليبيا- 2004- ص11.

[3]- المادة رقم 11 المؤرخ في 10 ديسمبر2019- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 412 ألف.

وكذلكميول الأفراد نحو الفردانية والعزلة مما يعرضهم لمشكلة الاغتراب الذهني ولذلكمن المهم جدا وجود مؤسسة اجتماعية تمارس دور الضبط الاجتماعي لتوجيه سلوك الأفراد كالأسرة.

الوظيفة الاقتصادية: تلعب الأسرة دورا هاما في المجال الاقتصادي خاصة داخل المدن والمناطق الحضرية ولقد ساهمت الأسرة في إنجاح البرامج التنموية والمتعلقة بالسياسات العمومية الحضرية سواء عن طريق انخراط أفراد الأسر داخل العمل الجمعوي والمشاركة جماعة وفرادى في تهيئة المحيط البيئي الحضري خاصة داخل أحياء المدن وكذلك خلق مؤسسات اقتصادية عائلية كتدوير وإعادة رسكلة النفايات.

ب. **المدرسة:** "تعتبر المدرسة إحدى هيئات الضبط الاجتماعي، ومحاولة لضبط السلوك وضبط مستقبل الأمّة عن طريق تربية العقول لتنمية الشخصية، إنّ التربية سمة اجتماعية ضابطة تتمثل في صفتها الإلزامية التي بمقتضاها يتحتّم على الأفراد الامتثال لقواعدها، تقوم الجماعة بالوظائف الاجتماعية للتربية كأداة من أدوات الرقابة والضبط الاجتماعي، وهي تملي على الفرد واجب احترام الملكية وعدم استغلالها للصالح الخاص"[1].

المدرسة مؤسسة اجتماعية تربوية وكلت اليها مهمة اعداد وصناعة الاجيال لصالح المجتمع ولها وظيفة اساسية وهامة جدا داخل عملية النسق التربوي ويعرفها(إيميل دوركايم) : "هي عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورة لتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه"[2].

من خلال هذين التعريفين نستخلص بعض الخصائص التي تنفرد بها عن باقي المؤسسات الاجتماعية الاخرى التي تمارس دور الرقابة الاجتماعية ومنها:

- تمثل المدرسة محورا اساسيا للعلاقات الاجتماعية المعقدة والمبنية على اساس التفاعل الاجتماعي.
- المدرسة منبع الشعور بالانتماء والمواطنة فالمدرسة هي المصدر الاساسي لتلقين الحقوق والوجبات
- المدرسة وسيلة لاكتساب واستهلاك معرفة ومهارات علمية وغاية من اجل انتاج معرفة علمية فمن خلال المدرسة يكتسب الطفل جزء هام من الخبرات والمؤهلات والتي ستسمح له مستقبلا من استغلال هذه الخبرات من اجل انتاج معرفة اخرى يترجمها على شكل ممارسات لصالح العام..
- تهيئة الطفل اجتماعيا من خلال نقل ثقافة المجتمع إليه وتبسيطها وتفسيرها، بعد أن تعمل على
و تنقية عناصرها التي يمكن تقديمها للطفل، وبذلك لا تعمل المدرسة على نقل قدر كبير من المعارف
- تزويد الطفل بالمعلومات الصحيحة والهادفة، بما يساعده على فهم نفسه والبيئة المحيطة وما
يجري من حوله على النحو السليم، وهذا ينعكس إيجابا على نَّوه العقلي والنفسي والاجتماعي.
- توسيع دائرة المعايير الاجتماعية على نحو منظم، بتلقينه لأدوار اجتماعية جديدة.
- مساعدة الطفل على التكيف السليم مع بيئته ومجتمعه، إذ تعمل المدرسة على مساعدة التلاميذ على اكتساب المهارات الأساسية اللازمة لهم للتعامل السليم مع بيئتهم الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والتكيف معها بفاعلية، ويرى العلماء والباحثون في هذا

[1] – عبد المجيد سيد أحمد منصور– دور الاسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي– المركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب– الرياض– 1987– ص147.

[2] – رشيد الحمد ومحمد صباريني– المرجع السابق– ص113.

المجال أن الأطفال يجب أن يحققوا أمرين رئيسيين في المدرسة وهما التعلم والتكيف، لأن التكيف الاجتماعي المدرسي يعد متغيرا من متغيرات الشخصية، ويؤكدون أيضا على أن الخبرات التي يكتسبها التلميذ تعد إحدى المصادر المهمة في تكيفه وتنمية قدراته على إقامة علاقات إيجابية ناجحة في المواقف الاجتماعية المختلفة.

وتجدر الاشارة أن الجزائر اتجهت مؤخرا نحو إدراج مادة التربية البيئية داخل البرامج المدرسية وذلك سعيا منها لتكريس ثقافة بيئية ووعي بيئي من اجل إعداد جيل يعي ويدرك أهمية المحافظة على الإطار البيئي خاصة داخل المدن ويأتي ذلكفي إطار تجسيد الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الجزائر والتي تصب في تحقيق عيش ورفاهية في ظل تنمية مستدامة. تطبيقا لبنود الأجندة 21 والتي هي عبارة عن توصيات والتي لم ترقى بعد إلى مستوى قواعد ملزمة للدول وتتمثل في برنامج تحت إشراف الأمم المتحدة والذي يتعلق بالتنمية المستدامة والتي انبثقت عن مؤتمر قمة الأرض 1992 بريو دي جنيبرو ظهر بما يعرف بعملية إدراج التربية البيئية في المناهج الدراسية في الجزائر وهذا تنفيذا لبنود أجندة 21. ولقد أشرفت كل من وزارة البيئة ووزارة التربية الوطنية بإعداد بروتوكول اتفاق سنة2002مع تحضير الأدوات الوظيفية اللازمة لإنجاح هذا البروتوكول ومن ضمن نتائج هذا الاتفاق تم تكوين وإعداد العديد من الأساتذة والمختصين في مجال النوادي الخضراء على مستوى العديد من المراكز التربوية وهذا من اجل إعداد جيل واع بالمسؤولية ومتشبع بالقيم والمبادئ الثقافة البيئية المبنية على أساس العمل التشاركي وهو بما يعرف بالديموقراطية التشاركية المبنية على أسس ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

ج. الدين: يعتبر الدين ضرورة من ضروريات المجتمع، والعنصر الأساسي لفهم التاريخ والتغير الاجتماعي، وافتقاد الدين لا يعني سوء التنظيم الاجتماعي، وتبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لكونه يسدّ حاجة ضرورية بفضل وضع القوانين والقواعد التي تنظم علاقات الأفراد، وتعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظام والاطمئنان النفسي والسمّو بالمشاعر الذاتية كلّما زاد تعلق الأفراد بالقوة الرموز الغيبية، ولذلك فإنّ الحياة الاجتماعية لايمكن أن تستقر بفضل القوانين الوضعية وقوة السلطة السياسية، وتعزيز الجزاءات، وتوقيع العقوبات، بل لابدّ من وجود الوازع الروحي والإيمان بالقيم الدينية كآلية لضبط السلوك الاجتماعي للأفراد[1].

وقد جاءت الشريعة الإسلامية بكثير من التوجيهات والإرشادات التي تصّب في مصلحة الحفاظ على البيئة، وحمايتها من كافة الانحرافات والاعتداءات، باعتبارها الوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، فجاء في قوله تعالى: "**وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِها**...." سورة الأعراف، الآية: 56.ومن هنا تتضح الأهمية البالغة لعنصر الدين في توجيه المباشر لسلوك الإنسان داخل المجتمع أساليب الضبط الاجتماعي لممارسة الرقابة الاجتماعية على المجتمع ولطالما لعب الجانب الديني الدور البارز والمؤثر للعلاقات الإنسانية والاجتماعية داخل المناطق الحضرية في الجزائر كون هذه المناطق تشكل بؤر وأوكار خصبة لمختلف الممارسات الانحرافية والاجرامية نتيجة تأثير العديد من العوامل منها الاقتصادية والنفسية وتوجه الإنسان نحو الفردانية والاغتراب ومن هنا برز الدور الديني في معالجة الانحرافات السلوكية وتكمن أهم المؤسسات الدينية التي تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي في المدن الجزائرية نجد مؤسسة المسجد والجمعيات الدينية والخيرية ومختلف الكنائس التي تنشط تحت رقابة مؤسسة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

---

[1] – عدلي السمري– الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي– (ط1)– مركز البحوث والدراسات الاجتماعية– مصر– 2003– ص46.

د. وسائل الإعلام: تعتبر وسائل الإعلام مصدر أساسي للمعلومات والأفكار، إذ يمكنها أن تمارس تأثيرات قوية على إتجاهات وآراء وسلوكيات الناس، من خلال صناعة الرأي العام وتوجيهه في صالح خدمة المنفعة العامة، وتمارس وسائل الإعلام عملية الضبط الاجتماعي من خلال آليات ترتيب المعايير وترتيب الأجندة التي تساعد على السلوك الإنصياعي بشكل عام. "يُنظر إلى الضبط الاجتماعي تقليديًا على أنه جهود لمعارضة الانحراف أو تشجيع الامتثال للمعايير"[1]، وذلك من خلال مختلف الوسائل المتاحة سواء السمعية أو المقروءة أو البصرية دون نسيان وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت في الآونة الأخيرة بمثابة بديل حقيقي والتي يمكنها توجيه سلوكات الأفراد بسهولة.

هـ. منظمات المجتمع المدني: ونخص بالذكر الجمعيات الناشطة في الحقل البيئي وتعد هذه الأخيرة كشريك اجتماعي فعلي خاصة وان الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أشارت إليها بصفة صريحة يمكن الاعتماد عليها من اجل تجسيد مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ومختلف السياسات العمومية المتعلقة بالبيئة كحق المعلومة البيئية وحق التقاضي إذ يحق لجمعيات حماية البيئة في حالة مخالفة الأفراد أو بعض المؤسسات قواعد حماية البيئة التأسيس كطرف مدني والمطالبة تصليح الضرر او التعويض وتجدر الإشارة أن قانون البيئة الجزائري 10/03 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة يقر ذلك صراحة. إضافة إلى جمعيات حماية البيئة نجد مؤسسة الكشافة الإسلامية الجزائرية إذ لا يخفى على احد الدور الرئيسي الذي تلعبه الكشافة خاصة في المجال البيئي وكذلك الجمعيات والفرق الرياضية إذ لابد من الإشارة إلى العلاقة الوطيدة بين الرياضة والبيئة السليمة والخالية من التلوث فكثيرا ما نجد العديد من الرياضيين المعروفين على قائمة المدافعين عن البيئة.

4. الخاتمة:

النظام الاجتماعي داخل المدن عبارة عن مجموعة من الأنساق المترابطة فيما بينها من اجل تحقيق التوازن والتكامل الوظيفي، ويعتبر نسق الثقافة لاسيما في جانبه البيئي حلقة هامة وأساسية من اجل تعديل وتوجيه سلوكات الأفراد نحو تجسيد القيم والمعايير الاجتماعية. ومن اجل ذلك لابد من خلق ثقافة حضرية تعبر عن شعور الأفراد نحو محيطهم الحضري بطريقة تستجيب للمعايير الاجتماعية المتعارف عليها داخل المجتمع، لا سيما تلك القيم والمبادئ التي تتعلق بالبيئة الحضرية ،والتي تعكسها ممارسات نابعة من ثقافة بيئية يمكنها أن تكون بمثابة محرك لهذه البرامج والسياسات الحضرية التي وضعتها السلطات.

إن خلق هذه الثقافة البيئية ينبغي التوجه نحو مصادر إنتاج هذه الثقافة، فلا بد من وجود مؤسسات اجتماعية تعمل على خلق هذه الثقافة ولابد من إعطاء الفرصة لهذه المؤسسات من اجل لعب دورها الوظيفي داخل المدن والمناطق الحضرية، والتي تكون بمثابة شريك فعلي في اتخاذ مختلف القرارات والسياسات المختلفة والمتعلقة بالجانب البيئي. الثقافة البيئية هي بمثابة أسلوب ونمط عيش يعبر عن إرادة الأفراد داخل البيئة الاجتماعية ماديا ومعنويا. والمدينة هي جزء مهم وأساسي ضمن النسق البيئي الاجتماعي. ماديا تمكن بتوجيه سلوك الأفراد نحو ممارسات تستجيب للمعايير الاجتماعية المشتركة،

ومعنويا تمكن الأفراد بالشعور والإحساس بالجانب الجمالي والايكولوجي للمجال الحضري، ومن هنا تكمن وظيفة ودور الثقافة البيئية كوسيلة استهلاك معرفة ثقافية تسمح للأفراد باكتساب مختلف الخبرات والمهارات التي تسمح لهم بإنتاج معرفة ثقافية أخرى تترجم إلى

[1] Mathieu. D-The Handbook of Social Control- USA: Wile11y Blackwell- 2019- p30.

ممارسات ميدانية، تلك المعرفة التي تسمح للفرد من الانتقال من الجانب التصوري المجرد إلى الجانب الممارساتي. لا يمكن نجاح السياسات العمومية الحضرية دون إشراك الأدوات الوظيفية الفاعلة في المجال البيئي في عملية اتخاذ القرار، فالدولة هي مجرد مؤسسات وهذه المؤسسات ما هي إلا ممارسات سواء بصفة فردية أو جماعية ، وهذه الممارسات هي عبارة عن ترجمة لتصورات الأفراد والجماعات ، ومن كل هذا تحتل الثقافة البيئية الدور الرئيسي في بلورة تلك التصورات من اجل انخراط الأفراد في القيم المشتركة كمعادلة أساسية نحو التغيير.

5. قائمة المصادر و المراجع:

1.5 المصادر و المراجع باللغة العربية:

1. القران الكريم- سورة الرعد- الاية 11.
2. احمد حسن القاني- فارعه حسن محمد- التربية البيئية واجب ومسؤولية- عالم الكتب- عين شمس- 1999.
3. أحمد سالم الأحمر- علم اجتماع الأسرة (ط 1)- دار الكتاب الجديدة المتحدة- ليبيا- 2004.
4. احمد النكلاوي- أساليب حماية البيئة العربية من التلوث- ط1- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية- 1999.
5. البشير العربي- مقاربات سوسيولوجية في الثقافة والتنمية والمجتمع تونس- دار سحنون للنشر- 1998.
6. ذيب بلقاسم- اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني- دراسة مقارنة مقارنة بين بسكرة وباتنة- رسالة دكتوراه في الهندسة المعمارية- جامعة منتوري- قسنطينة- 2001.
7. رشاد احمد عبد اللطيف- البيئة والإنسان من منظور اجتماعي- دار الوفاء- الإسكندرية- 2007.
8. رشيد الحمد ومحمد صباريني- البيئة ومشكلاتها- عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والعلوم- الكويت- 1979.
9. سامية حسن الساعاتي- الثقافة والشخصية – 1983.
10. سلمان مهنا- التخطيط من اجل التنمية المستدامة- 2006.
11. سيد عاشور احمد- التلوث في الوطن العربي- واقعه وحلوله- الشركة الدولية للطباعة- مصر- 2006.
12. صالح محمد علي لبو جادو- سيكولوجية التنشئة الاجتماعية- (ط2)- 2000.
13. عبد الرؤوف الضبع- علم الاجتماع وقضايا البيئة- مداخل نظرية ودراسات واقعية- دار الوفاء- مصر- 2004.
14. عبد الرؤوف علي حسن- المؤتمر المعماري الدولي السادس- 2005.
15. عبد الرحمان محمد عيسوي- علم النفس البيئي- منشاة المعارف- الإسكندرية- 1998.
16. عبد الفتاح عبد الله-تنمية المجتمعات المحلية منظور الخدمة الاجتماعية- المكتب الجامعي- الإسكندرية- 2006.
17. عبد المجيد سيد أحمد منصور- دور الاسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي- المركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب- الرياض- 1987.
18. عبد المجيد النجار- قضايا البيئة من منظور إسلامي- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- الدوحة- 1999.
19. عدلي السمري- الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي- (ط1)- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- مصر- 2003.
20. عصام الدين محمد علي- دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر- 2000.
21. فاروق يعلى- التحضر ومشكلات المدن الجزائرية- دفاتر علم الإجماع- (ع10)- 2013.
22. كمال رزيق- دور الدولة في حماية البيئة- مجلة الباحث (5)- 2007.

23. نخبة من الأساتذة- معجم العلوم الاجتماعية- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1975.

24. نظيمة احمد محمود سرحان- منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث- دار الفكر العربي- القاهرة- 2005.

2.5 النصوص القانونية:

25. المادة رقم 11 المؤرخ في 10 ديسمبر2019- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 412 ألف.

3.5 المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

26. Mathieu. D-The Handbook of Social Control- USA: Wile11y Blackwell- 2019.

27. Press, T. E- Sociology Reference Guide Analyzing Crime and Social Contro- 2011.

28. Ryan, H. P- The Bioarchaeology of Social Control Assessing Conflict and Cooperation in Pre-Contact Puebloan Society- 2017.